



العمل سدويًا

منظمة الأغذية والزراعة | الصندوق الدولي للتنمية الزراعية | برنامج الأغذية العالمي



التسونامي: الاستجابة لحالة طوارئ غير مسبوق

استعراض عام

استجابت الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها سويةً وعلى الفور للتحدي غير المسبوق الذي شكله المدّ البحري العملاق (التسونامي) الآسيوي في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤. فخلال أيام، نقل برنامج الأغذية العالمي آلاف الأطنان من المعونات الغذائية إلى منطقة التسونامي لتفادي حصول مجاعة واسعة النطاق. وقد بدأت جهود البرنامج الآن في التحول نحو الإحياء والإنعاش. مركزة على تقديم المساعدة للتجمعات السكانية المعرضة كالتنازحين والأمهات والأطفال. وفي غضون ذلك، تركز منظمة الأغذية والزراعة على تقديم التمويل والخبرة لإحياء الزراعة ومصايد الأسماك وفسح المجال أمام الإقليم "لإعادة البناء على نحو أفضل". أما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية فقد دأب على حشد الأموال لإعادة بناء سبل المعيشة وبناء القدرات في المجتمعات المحلية الساحلية. فكانت هذه الجهود متكاملة، على الرغم من كونها منفصلة عن بعضها. كما أن مجال التعاون فيما بينها أخذ في الاتساع مع انتهاء مرحلة الطوارئ واكتساب الإنعاش وإعادة الإعمار على المدى البعيد زخماً جديداً.



برنامج الأغذية العالمي

قام برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة بإطلاق عملية استجابة واسعة وفورية لموجات المد البحري في المحيط الهندي بتاريخ ٢٦ ديسمبر. حيث تم تحويل اتجاه البواخر ونقل الأفراد إلى المنطقة. كما بدأت عملية نقل جوي كبيرة لإحضار الأغذية إلى الناجين. وخلال أيام، كانت المروحيات تنقل بصورة متواصلة أغذية البرنامج إلى الساحل الغربي النائي من سومطرة، وهي المنطقة

الأكثر تضرراً في الإقليم. وفي سري لانكا، كان البرنامج يقدم الغذاء لـ ٧٥٠٠٠٠ شخص بحلول يناير/كانون الثاني.

وقد يتطلب جهود الإغاثة واحدة من أعقد العمليات من الناحية اللوجستية في تاريخ البرنامج. حيث فتحت طرق إمداد لمناطق في إندونيسيا كانت الطرق فيها قد محيت عن وجه الأرض. باستخدام "المستودعات العائمة" والطائرات القادرة على الهبوط في العراء. وبحلول نهاية يناير/كانون الثاني، شملت العمليات استخدام ٦ طائرات ذات أجنحة ثابتة و ٨ طائرات مروحية وما يزيد على ٢٠٠ شاحنة. وكان العامل الحاسم في ذلك كله هو الاستجابة واسعة النطاق من جانب شركاء البرنامج الاحتياطيين. إضافة إلى موظفيه - الذين قدم ٣٢٨ منهم للمشاركة في هذه العملية من أماكن مختلفة في أنحاء العالم. كما تم استخدام ما يزيد على ٢٥٠ فرداً إضافياً محلياً. ومع نهاية مايو/أيار، كان البرنامج قد قدم معونات غذائية لأكثر من ٢,٢٤ مليون شخص في أنحاء الإقليم.

وقد قطعت العمليات الآن شوطاً كبيراً نحو التحول من الإغاثة إلى الإنعاش. مع التركيز على استهداف التجمعات السكانية المعرضة. حيث تصل الوجبات المدرسية إلى آلاف الطلاب في سري لانكا وإندونيسيا، كما بدأت برامج تقديم الدعم للحوامل والأمهات الجدد والأطفال الرضع عملها. وفي جزر الملديف، سوف يستمر تقديم المعونات الغذائية للأسر التي فقدت موارد رزقها، بينما تتواصل المساعدات الغذائية التي تستهدف النساء في المناطق المتضررة في الصومال. أما مساعدات البرنامج للمناطق المتضررة في تايلند وميانمار فقد وصلت الآن إلى نهايتها. وعند إعداد هذه المقالة كان برنامج الأغذية العالمي يؤمن الغذاء لما يزيد على ١,٥ مليون شخص في المنطقة التي أصابها التسونامي، وكان قد نقل ما يزيد على ١٣٠٠٠٠ طن من الأغذية.

هذا وسيواصل البرنامج تقديم مساعداته للمناطق التي تضررت بالتسونامي في كل من إندونيسيا وسري لانكا خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وذلك على شكل عمليات إغاثة وإنعاش ممتدة. ففي سري لانكا، ستغطي العملية الممتدة زهاء مليون شخص، وتشمل تقديم المساعدة للأمهات والأطفال الرضع، وتقديم الوجبات المدرسية، وبرامج الغذاء مقابل العمل، والمعونات الغذائية للنازحين. أما في إندونيسيا، فسيتلقى زهاء ٨٥٠٠٠٠ شخص وجبات غذائية عامة كما يتلقى ١٢٧٥٠٠٠ شخصاً آخر وجبات غذائية إضافية. وسوف تشمل برامجه تقديم الوجبات المدرسية، والعمل مقابل الغذاء، وبناء القدرات، والمشروعات المعنية بصحة الأمهات والأطفال، وتقديم المساعدة لمجتمعات النازحين إلى أن تكتمل إعادة بناء منازلهم وسبل معيشتهم.



WFP/Pr. Skullerud

التعاون بين المنظمة والبرنامج في إندونيسيا

في إندونيسيا، يتعاون برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة بصورة منتظمة لإصدار تقديرات للمحاصيل وإمدادات الأغذية. حيث صدر آخر هذه التقديرات في مارس/آذار. وبالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي، لقد ساعد هذا التقدير في تنقيح معايير الاستهداف في تقديم المساعدات الغذائية.

كما وتجري مناقشات حالياً لوضع نظام لمراقبة الأغذية وسبل المعيشة والتغذية، والذي سيتعاون بموجبه البرنامج والمنظمة لتقديم الإشراف الفني لوزارات الصحة والزراعة الإندونيسيتين. وسيتم تصميم نظام المراقبة هذا لرصد الحالة الصحية والتغذية للسكان من أجل تحديد المجموعات الأكثر عرضة للأخطار، وتصميم التدخلات المناسبة، وتحديد آثار هذه التدخلات. ويؤمل أن يبدأ هذا النظام عمله في يوليو/تموز.



WFP/Pr. Skullerud



FAO/J. Spautl



FAO/J. Spautl

منظمة الأغذية والزراعة

تركز منظمة الأغذية والزراعة على إعادة بناء سبل معيشة أفضل للناس الأكثر تضرراً بالتسونامي. حيث تقوم المنظمة حالياً بتنفيذ برنامج مساعدات بمبلغ ٥٦ مليون دولار في البلدان المتضررة، إلى جانب ٢٥ مليون دولار لاحقة.

كما قامت بتحريك ما يزيد على ٧٠ خبيراً دولياً وإقليمياً لمساعدة البلدان المتضررة بعمل تقديرات للاحتياجات والتنسيق والتخطيط وتقديم المساعدة في مجالات الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار طويلة المدى. وفي إندونيسيا، ساعدت المنظمة وزارة الشؤون البحرية ومصايد الأسماك ووزارة الزراعة في وضع الصيغة النهائية لاستراتيجيات البرامج القطاعية في آسيه ونياس.

ومن أجل التمكين من استئناف توليد الدخل وإنتاج الأغذية، تقدم المنظمة مساعدات مباشرة على شكل معدات ومدخلات إنتاج. حيث زودت مصايد الأسماك بإصلاح القوارب وتقديم قطع محركات لقوارب الصيد، وشباك صيد ومعدات أخرى. وفي سري لانكا على سبيل المثال، أسهمت المنظمة في إصلاح ما يزيد على ٤٠٠٠ قارب صيد ونحو ١٠٠٠ محرك قوارب من خلال شراكتها مع منشأة سينور لبناء القوارب، التي تملكها الدولة.

كما قامت المنظمة بدعم آلاف المزارعين بتزويدهم بالبذور والعدد اليدوية الزراعية والمسالك الآلية. كما يجري إصلاح البنية الأساسية للري والتصريف، إلى جانب تقديم المعدات والتوجيه اللازمين لمعالجة الأضرار التي لحقتها المياه المالحة بأراضي المزارع. ومن أجل توفير الدخل وخلق فرص سبل معيشة للمجتمعات المحلية والتمكين من استئناف إنتاج الأغذية، تقوم المنظمة أيضاً بدعم برامج تقديم النقود مقابل العمل لإحياء حقول الأرز التي طمرت بها الأنقاض.

ويشمل برنامج إحياء الغابات عقب التسونامي الذي تنفذه المنظمة عمل تقديرات للطلب على الأخشاب والمعروض منها من أجل إعادة إعمار المنازل والبنى الأساسية الأخرى. كما تمخض عن نتائج إيجابية على شكل أعمال حكومية ترمي إلى حماية الغابات الطبيعية ومحميات الحياة البرية ومعالجة خطر قطع الأخشاب المتسارع غير القانوني واجتثاث الغابات.

كما وتعمل المنظمة على تطوير برنامج لتيسير تخطيط استعمالات الأراضي على مستوى المقاطعة والقرية لتحديد فرص إحياء الغابات وإعادة التشجير والزراعة الغابوية من أجل حماية السواحل وتوفير سبل المعيشة للمجتمعات المحلية.





الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

كانت الاستجابة الفورية من جانب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لموجات المد البحري العملاقة هي التعهد بحشد مبلغ ١٠٠ مليون دولار لدعم عمليات إنعاش ما بعد حالة الطوارئ للمناطق المتضررة في الهند وإندونيسيا وجزر الملديف وسري لانكا.

وقد قدم الصندوق حتى تاريخه مبلغ ٣٣,٦ مليون دولار على شكل قروض دون فائدة من موارده الخاصة لتغطية تكاليف برنامج ما بعد التسونامي. كما يجري السعي للحصول على منح من شركاء تمويل لتغطية كامل كلفة برامج الإحياء والإنعاش. وهذا يشمل مبلغ ٣٠ مليون دولار على شكل منح للبدء بتنفيذ برنامج إنعاش في أسيه بإندونيسيا. وسيعمل هذا البرنامج الذي تبلغ مدته ست سنوات وصمم من خلال شراكة مع كل من المجتمعات المحلية المتضررة والحكومة المحلية في أسيه ووزارة الزراعة، على دعم إعادة إعمار زهاء ٢٥٠ قرية.

وفي إندونيسيا، وسع الصندوق منطقة عمل "مشروع توليد الدخل للمزارعين الهامشيين ومن لا يملكون الأراضي (المرحلة ٣)". ونقل مبلغ ٣,٢ مليون دولار من أموال المشروع لتمويل إحياء سبل المعيشة في المقاطعات والمناطق الريفية الأكثر تضررا في أسيه وسومطرة الشمالية.

وفي الهند، سيحقق "برنامج سبل المعيشة المستدامة عقب التسونامي للمجتمعات الساحلية في تاميل نادو" الذي تبلغ كلفته ٦٨,٧ مليون دولار منافع مباشرة لزهاء ١٤٠٠٠٠ أسرة تعيش في ٢٠٠ قرية ساحلية تضررت بفعل موجات المد البحري العملاقة. وسيقدم الصندوق قرضا بقيمة ١٥ مليون دولار، كما تم حتى الآن تقديم مبلغ إجمالي قدره ٣٨,٨ مليون دولار من جانب شركاء داخل البلاد ومن ضمنهم بنوك ومؤسسات تقديم القروض الصغيرة والحكومة.

وفي جزر الملديف، سيركز "برنامج إحياء الزراعة ومصايد الأسماك عقب التسونامي" والبالغة كلفته ٥ مليون دولار على استعادة قطاعي مصايد الأسماك والزراعة. حيث يقدم الصندوق قرضا أوليا قيمته ٢ مليون دولار ومنحة قيمتها ٢٠٠٠٠٠ دولار للبرنامج، كما التزم بحشد قرض آخر قيمته ٢,١ مليون دولار. وسيزود البرنامج ما يزيد على ٨٠٠٠ من الصيادين و ٢٠٠٠٠ من صغار المزارعين بالعدد اليدوية والمعدات والمرافق اللازمة لإعادة بناء نشاطاتهم الإنتاجية. كما سيتم بناء سوق جديدة للمنتجات

الزراعية في العاصمة ماله، للمساعدة في إنشاء قنوات تسويقية للمنتجين في الجزر الصغيرة.

وقد تمت الموافقة على برنامجين جديدين لسري لانكا: هما "برنامج دعم سبل المعيشة والشراكة بعد التسونامي" بكلفة ٤,٧ مليون دولار، و "برنامج إحياء السواحل وإدارة الموارد بعد التسونامي" بكلفة ٣٣,٥ مليون دولار. ووافق الصندوق على تقديم قروض للبرنامجين بقيمة إجمالية تبلغ ١٦,٦ مليون دولار، كما تعهد بحشد قرضين آخرين بنفس القيمة. وسيقوم البرنامج الأول بدعم الإحياء والتطوير العاجلين للبنى الأساسية، ومن ضمنها مشاريع الإسكان وتشديد المباني المجتمعية، في حين يمثل الثاني برنامج إنعاش أكثر شمولاً للمجتمعات المحلية الساحلية على المدى المتوسط. وستقوم الحكومة الإيطالية بتقديم زهاء ٢ مليون دولار للبرامج المنفذة في سري لانكا وجزر الملديف.

كما حشد الصندوق أيضاً أكثر من ٧ مليون دولار من مرفق البيئة العالمي من أجل استعادة وصون النظم الإيكولوجية الساحلية في سري لانكا.

وقد مد مركز الاستثمار بمنظمة الأغذية والزراعة يد العون للصندوق في الاستجابة لكارثة التسونامي في كل من جزر الملديف وسري لانكا. حيث قام فريق المركز المذكور بتصميم "برنامج إعادة تأهيل الزراعة ومصايد الأسماك عقب التسونامي" في جزر الملديف.

وفي سري لانكا، عمل الصندوق والمنظمة معاً في إجراء دراسة للسياسات المتعلقة بالأراضي من حيث الحيازة والمساواة بين الجنسين وإدارة النزاعات، ما ساهم في تصميم "برنامج دعم سبل المعيشة والشراكة لما بعد التسونامي".



معاً لتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية

تسرّع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية جهودها لمساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. حيث يعيش أكثر من مليار شخص في فقر مدقع، ويعانون من الجوع ونقص التغذية. وتعيش الغالبية العظمى منهم - زهاء ٨١٠ مليون من النساء والرجال والأطفال - في مناطق ريفية، حيث يعتمدون في بقائهم على الزراعة والنشاطات ذات الصلة.

إن الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها تتفق على عدم إمكانية تحقيق أي من الأهداف إلا إذا تلقى شديداً الفقر، وبوجه خاص أولئك الذين يعيشون في مناطق الريف، الدعم في صرايحهم للخروج من دوامة الفقر والجوع. ومن ثم فإن هذه الوكالات تركز جهودها على غايات الهدف الأول وهو تخفيض عدد من يعيشون في الفقر المدقع والجوع إلى النصف بحلول ٢٠١٥.

وتتبنى الوكالات نهجاً مزدوج المسار يضم المساعدات المباشرة للفقراء والجياح إلى البرامج الإنمائية طويلة المدى التي ترفع الإنتاجية وتخلق فرص العمل وتزيد قيمة ممتلكات الناس. حيث يجب أن تركز البرامج والسياسات حيث تمس الحاجة إليها - أي في مناطق الريف وفي الزراعة. وتتفق الوكالات على أنه إذا ما أُريد تحقيق تقدم حقيقي، فإنه يجب أن يصبح نظام التجارة الزراعية الدولي أكثر إنصافاً، أي يمنح البلدان النامية فرصة ماثلة لكسب دخل تصديري من سلعتها، ويضمن واردات غذائية موثوقة ومقدور عليها في البلدان التي تحتاج إليها في الوقت نفسه.

وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أنه سيكون من الضروري توفير ٢٤ مليار دولار إضافية للاستثمارات العامة كي يتحقق الهدف الأول للقمة العالمية للأغذية، وهو تخفيض عدد الذين يعانون من الجوع الزمن إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ - وهي غاية أكثر طموحاً من غاية الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي كلمة لهم أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في يونيو/حزيران ٢٠٠٥، قال رؤساء الوكالات الثلاث بأن "معالجة الفقر لن تقضي تلقائياً على الجوع. حيث تشير البحوث إلى أن البلدان النامية التي تركز بصورة شمولية على الفقر - دون إيلاء عناية خاصة للجوع - سوف تستغرق جيلاً إضافياً كي تحرز تقدماً حقيقياً في تحسين تغذية سكانها وصحتهم".

ومن خلال تشجيع الاستثمار في التنمية الريفية والزراعة، تريد الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها أن تدعم البلدان النامية لخلق اقتصادات نشطة يستطيع الناس فيها أن يكفوا أنفسهم، ما يعني الحاجة للاستثمار في زيادة الإنتاجية، وفي مؤسسات التمويل والخدمات الريفية وفي الأسواق، يسندها في ذلك إصلاحات في مجال السياسات.

إن المساعدات الفورية والمباشرة وجيدة الاستهداف لإيصال الغذاء للجوعى والحماية من المرض وإرسال الأطفال إلى المدارس وإعادة بناء البنية الأساسية التي دمرتها الصراعات المسلحة تنماشى مع الاستثمار طويل الأجل في التنمية الريفية. ويمكن للتدخلات المحددة في هذا المجال أن تشمل: تقديم الناموسيات لمكافحة الملاريا أو حفر الآبار لتوفير مياه الشرب الآمنة؛ وترشيد استخدام المياه، والأسمدة والبذور المحسنة لزيادة غلال المحاصيل؛ وبرامج تقديم الوجبات المدرسية وبرامج الغذاء مقابل العمل، والمساعدات الطارئة عقب الكوارث أو الحروب، والبرامج التغذوية للمجموعات المعرضة كالنساء الحوامل والأطفال الصغار والناس الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسبة "الأيدز".

في سيراليون، تدعم منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية هدف الحكومة المتمثل في عدم وجود أي جائع فيها بحلول ٢٠٠٧. حيث يعتمد جزء كبير من عمل الوكالات على الخرائط التي وضعها برنامج الأغذية العالمي الذي كان يقف في الخط الأمامي من الجبهة بطعم السكان بعد أن دمرت الحرب الزراعة.

وقد مكنت العملية الأولى لمنظمة الأغذية والزراعة في فترة ما بعد الحرب في سيراليون المزارعين من القيام برحلات تعليمية إلى مراكز دراسات المزارع في كل من غانا وأوغندا للاطلاع على برامج التدريب القائمة هناك. حيث يقول كيفن غالغر، مسؤول أول في تطوير البرامج بالمنظمة "عندما رأوا البرامج قالوا بأنهم يريدون القيام بعمل مماثل، ولكن باستخدام خبراتهم الوطنية".

"ثم عقدوا حلقات عمل قطرية لتحديد نوع العمل الذي يتوجب القيام به مع معاهد البحوث والجامعات والمنظمات غير الحكومية".

وبعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مقاطعتين في البلاد، حيث يسند إنعاش المجتمعات المحلية الريفية وتطوير النشاطات الزراعية في فترة ما بعد النزاعات، بينما يرسى حجر الأساس اللازم للإحياء والتنمية التشاركية على المدى الطويل.

وتعمل الوكالات الثلاث على تقوية أو اصر التعاون فيما بينها لضمان نجاح نهج المسار المزدوج. حيث أن الخبرة الفنية لمنظمة الأغذية والزراعة في مجال الزراعة تدعم التنمية الريفية، في حين أن الإطعام المباشر من جانب برنامج الأغذية العالمي يزود الناس بالقوة التي يحتاجون إليها للعمل، وتقديم الوجبات المدرسية يساعد على بناء قوى عاملة معافاة صحياً وجيدة التعليم. كما أن ما يقارب ٢٠٠ من مشروعات استئصال الفقر التي ينفذها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تزيد من حصول فقراء الريف على خدمات التمويل ووصولهم للأسواق والتكنولوجيا والأراضي والموارد الأخرى. كما أنها تبني قدرة فقراء الريف ومنظماتهم لأخذ زمام تنمية أنفسهم. وتسعى هذه الوكالات كذلك للتوصل إلى حلول مشتركة لتحقيق الأهداف الأخرى من الأهداف الإنمائية للألفية في مختلف بلدان العالم:

▪ الهدف الثاني — تحقيق تعميم التعليم الابتدائي: لا تستطيع الأسر الفقيرة في كثير من الأحيان إرسال أطفالها للمدارس، لكن الوجبات المدرسية والمشروعات الأخرى تزيد دخل الأسر وتشجع على انتظام الأطفال في الدراسة.

▪ الهدف الثالث — تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: عندما تتمكن النساء من تأمين الغذاء والموارد المنتجة كالأراضي والمدخلات الزراعية والمياه ورأس المال، يصبح في استطاعتهم زيادة عائداتهن وتحسين وضعهن المالي، ما يقود إلى حياة أفضل لهن ولأسرهن.

▪ الهدف الرابع — تخفيض معدل وفيات الأطفال: يقف الجوع وسوء التغذية وراء وفاة ما يزيد على ٦ مليون طفل تحت سن الخامسة كل عام، ومعالجة الجوع والفقر أمر لا زب إذا ما أردنا تحقيق هذا الهدف.

▪ الهدف الخامس — تحسين الصحة النفاسية: إن برامج تنمية المجتمعات المحلية والتكنولوجيات المبتدعة في العمالة وتحسين التغذية وتحسين الأمن الغذائي الأسري، خاصة في المناطق الريفية، تسهم جميعاً في تحسين صحة الأمهات وتخفيض نسبة الوفيات بينهن.

▪ الهدف السادس — مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية "الأيدز" والملاريا وغيرهما من الأمراض: إن الأجسام التي تعاني من سوء التغذية تكون أكثر عرضة للإصابة بالأمراض والالتهابات. وضمان تغذية أفضل وإنتاج أفضل للأغذية أمران حاسمان لإبقاء المجتمعات معافاة صحياً.

▪ الهدف السابع — كفاءة الاستدامة البيئية: إن تأجير الأراضي المضمون وممارسات الإدارة المستدامة والمتكاملة واستعادة البيئات المتدهورة تساعد الفقراء على تجنب الاستخدام المفرط للموارد التي تعتمد سبل معيشتهم عليها.

▪ الهدف الثامن — إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية: تعمل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع شركاء آخرين لتشجيع التحالف الدولي ضد الجوع، ولنشر الوعي بشأن العلاقات التي تربط بين الفقر في الأرياف وبين كل من ممارسات التجارة الدولية وحقوق الملكية الفكرية والدين والمعونات.

وقد اجتمعت الوكالات الثلاث في نيويورك في يونيو/حزيران ٢٠٠٥ لإجراء جرداً للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فبينما عبرت بعض الوكالات والجهات المانحة عن خيبة أملها من بطء التقدم المحرز ضد الجوع بصورة خاصة، بقيت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على قناعتها من أنه إذا ما العمل المنسق والموارد الكافية فإن بالإمكان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد حث رؤساء الوكالات الثلاث العاملين فيها على التعاون مع التحالفات الوطنية في الميدان ومساندتها، ما يؤدي إلى تجميع كافة القوى والطاقات والموارد المتاحة في كل قطر معاً للتغلب على الجوع خلال السنوات العشر الباقية حتى عام ٢٠١٥. ◆

التحالف الدولي ضد الجوع

يسعى التحالف الدولي ضد الجوع إلى زيادة وعي الجمهور على الفقر وعلى غاية الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية وهي تخفيض عدد الجوعى إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. حيث يعمل التحالف على إعلام والتأثير على صانعي السياسات وصانعي الرأي العام على المستويات كافة - الحكومات والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وغيرهم. إذ يمكن للجماعات المحلية أن تكون فعالة على نحو خاص في نشر الرسالة القائلة بأن الجوع العالمي لا مبرر له.

وثمة رسالة رئيسية أخرى وهي أن من يعانون من "الأيدز" إضافة إلى نقص التغذية يلقون صعوبة أكبر في مكافحة هذا المرض.

رفع التحالف ضد الجوع قدماً

لقد أخذ التحالف الدولي ضد الجوع في التحول على نحو سريع إلى شراكة عالمية مؤثرة وعاقدة العزم على جعل الحرب ضد الجوع والفقر أكثر فاعلية.

كان هذا التحالف، الذي أطلق في يوم الأغذية العالمي سنة ٢٠٠٣، قد تطور من مجرد فكرة طرحت في القمة العالمية للأغذية عام ١٩٩٦ من جانب الرئيس الألماني يوهانس راو. ثم أضيف له زخم جديد في ٢٠٠١ حينما سعى الزعماء الذين حضروا القمة العالمية للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد للبحث عن طرق تكفل تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق هدف تخفيض عدد الجوعى في العالم إلى النصف. وحيث أن المجتمع الدولي يعمل الآن لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - التي يهدف أولها بصورة قاطعة إلى خفض الجوع والفقر - فإن دور التحالف ما زال يعطى معنى أكبر. فإلى جانب منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية، وهي الوكالات المؤسسة للتحالف الدولي ضد الجوع، يضم هذا التحالف في عضويته منظمات دولية غير حكومية تمثل زهاء ٣٥ مليون شخص، من ضمنها منظمة العمل الدولي للمعونات (Action Aid International) والرابطة العالمية للمرشحات وفتيات الكشافة، إضافة إلى حركات دينية واجتماعية مثل مؤسسة كاريتاس الدولية. كما يعمل التحالف أيضاً مع شركات ومتعهدين من القطاع الخاص لقيادة التحالفات الوطنية الهادفة لتنسيق الحملة لاستئصال الجوع على المستوى القطري.

فقد قالت إيفا كليتون، المدير العام المساعد للمنظمة والمستشار الخاص لمديرتها العام جاك ضيوف لشؤون التحالف "نعتقد بأن كل شخص مسؤول. كما ندرك أن التعاضد بين الوكالات الملتزمة فعلاً يعني أنه يمكننا أن نصبح أكثر فاعلية. ونبحث عن طرق لاستخدام ليس المؤمنين الجدد فحسب بل وكذلك المؤمنين القدامى" في الحرب ضد الجوع.

ومن بين المنظمات غير الحكومية، نشطت منظمة العمل الدولي للمعونات التي تتخذ من جوهانسبيرغ مقراً لها في الضغط على البلدان الصناعية الثمان الكبرى من أجل خفض الفقر في أفريقيا كمجهودات تكمل جهود كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في إطار "الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا" (نيباد)، راسمة بذلك طريقاً لتطوير الزراعة والتجارة والوصول إلى الأسواق في الأقطار الأفريقية.

لقد اعترف الرئيس راو بأن "إعلان الألفية الذي هو تعهد من جانب الحكومات ما زال غامضاً تماماً بالنسبة لغالبية الشعوب في البلدان الصناعية، على الرغم من الأعمال الإعلامية والترويجية المركزة... وسيكون تكثيف مبادرات الشراكة بين الجماعات في البلدان الأكثر غنى والأكثر فقراً نهجاً ذا قيمة كبيرة".

منذ ٢٠٠٣، تزايد الدعم الذي لقيه التحالف الدولي ضد الجوع بصورة مطردة، فأُسفر عن ٣٦ خالفاً وطنياً، منها ٢٢ تقوده الحكومات و ١٤ يقودها المجتمع المدني. كما عبر ٥٣ قطراً آخر عن رغبته في تشكيل خالقات وطنية.

وتعتقد منظمة الأغذية والزراعة أن التحالف الدولي ضد الجوع يوفر إطاراً مفيداً للغاية لفهم ما يعتقد الناس أنهم بحاجة إليه من خلال المنتفعين من مشروعات الوكالات الأخرى. فقد دعيت السيدة كليتون مؤخراً للانضمام إلى بعثة يرعاها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الهند للاطلاع على نوعية المشروع الذي ينفذه الصندوق هناك والتحدث إلى المشاركين والاطلاع على العمل الذي يشر فيه التحالف الوطني في الولايات الهندية الشمالية الشرقية التي انضمت إلى التحالف في الآونة الأخيرة.

فيتشديده على صغار الحائزين، يعتبر عمل الصندوق أكثر تأييداً لاستمرار تطبيق فلسفة التحالف الدولي ضد الجوع منه لمؤلفي مشروعات التنمية الوطنيين المتكلفين على مدى عقود مضت، والتي كثيراً ما تفرض على الناس فرضاً وبتكاليف باهظة. إن وكالات الأغذية التي تتخذ من روما مقراً لها هي الدعامات الأساسية لأمانة التحالف الدولي ضد الجوع، كما ساهمت جميعها في تمويل موقع الويب الخاص بهذا التحالف. فهو لا يملك موازنة مستقلة، بل يستخدم الموارد المتاحة من موازنات المشاريع الخاصة للوكالات أو يتلقى تمويلاً أو مساعدات لأغراض محددة بعينها. فقد زودته إحدى الوكالات بمستشار، كما نظم المعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية ندوة كبيرة في الهند بمساعدة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. فالتحالف إذن عبارة عن جهد مشترك يتطور على عدة مستويات.

لقد تمت المباشرة ببعض التحالفات الوطنية من جانب الحكومات التي دعت المجتمع المدني للانضمام إليه، بينما أقيم بعضها الآخر من جانب المجتمع المدني الذي جلب الحكومة للانضمام.

■ ففي أمريكا اللاتينية، تنشط البرازيل ورئيسها لوز إناسيو لولا دا سيلفا بصورة خاصة في التحالف. حيث أطلق الرئيس لولا "مشروع القضاء على الجوع" لوضع نهاية للجوع خلال فترة رئاسته البالغة أربع سنوات. كما عقدت البرازيل توأمة مع هايتي لتطوير مشروع مشترك في ذلك البلد، مع مشاركة منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي على المستوى المحلي. وقد شارك التحالف الدولي ضد الجوع في حلقات نقاشية عقدت أثناء المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليغر بالبرازيل في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥ من أجل تشجيع التحالفات الوطنية.

■ وفي الولايات المتحدة، حيث يتولى المجتمع المدني قيادة التحالف، رعى هذا التحالف مبادرة "يوم مكافحة الجوع" الموجهة إلى الكونغرس الأمريكي والرئيس بوش بمشاركة عدد كبير من المنظمات غير الحكومية وهيئات دينية مختلفة. وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤، لعبت منظمة خبز للعالم (Bread for the World) وهي أحد شركاء التحالف، دوراً في الحصول على زيادة في تمويل الولايات المتحدة للمساعدات الإنمائية المكرسة للفقير.

■ وفي مدغشقر، ضمنت مشاركة منظمي كاريتاس وخدمات الإغاثة الكاثوليكية إشراك المجتمع المدني في التحالف الوطني. ◆





تعاون مثمر وطويل الأمد في أمريكا الوسطى

يساهم كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة في مرحلة جديدة من برنامجٍ إئمائي يجري تنفيذه منذ أمد بعيد في أمريكا الوسطى. فقد كانت الوكالتان تتعاونان من خلال "الوحدة الإقليمية للمساعدة الفنية" التي أنشئت في ١٩٨٢. حيث كان المجلس التنفيذي للصندوق قد وافق على تقديم منحة بقيمة ١,٢٣ مليون دولار للمرحلة الرابعة التي تنفذها الوحدة. في حين قدمت المنظمة مساهمة قدرها ٥٧٠,٠٠٠ دولار على شكل موارد بشرية. والوحدة عبارة عن مبادرة للتنمية الريفية تضم سبع حكومات قطرية وسبع وكالات دولية إلى بعضها بعضا. وهي تهدف عموما إلى الحد من الفقر في المناطق الريفية وتدعيم التنمية المستدامة في الإقليم.

ففي أمريكا الوسطى، يعيش قرابة الثلثين من الفقراء في مناطق ريفية. كما أن التقدم الذي أحرزته التنمية في الإقليم ككل كان غير متكافئ على مدى العقد المنصرم.

ويوحد البرنامج حكومات كل من بليز وكوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما مع سبعة شركاء تنمويين هم: وزارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والمصرف الأمريكي للتنمية والمعهد الأمريكي للتعاون في مجال الزراعة والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية والبنك الدولي. إلى جانب منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتعمل الوحدة الإقليمية للمساعدة الفنية للحد من الفقر في الريف من خلال صياغة السياسات والمشروعات وتولي قيادة الدراسات الريفية والمساعدة في تنفيذ المشروعات وتيسير إجراء الحوارات. وحيث أن الفقر والتدهور البيئي المتفشيان يشكلان في هذا الجزء من العالم حلقة شريرة، تعمل الوحدة كذلك على تشجيع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، مقدمة الدعم الفني لعدد من المشروعات الرامية لحماية البيئة في الإقليم.

ويركز البرنامج بصورة خاصة على تحسين الظروف المعيشية للنساء والجماعات الأصلية وزيادة دخلها. وفي عصر يتسم بالتطور التكنولوجي السريع، تمثل معالجة فقدان سبل المعيشة





IFAD/L. Salimei

وما يتمخض عنه من نتائج مجالاً آخر ذا أولوية. وتعمل الوحدة في العادة على المستوى المؤسسي. حيث يتعاون البرنامج مع الحكومات في تحديد السبل الأكثر فاعلية للحد من الفقر - أي السياسات والاستراتيجيات التي تشكل مرتكزات حياة تفضي إلى مستقبل أفضل لفقراء الريف. ومن بين شركائها وزارات الحكومة (وعلى رأسها الوزارات المعنية بالزراعة والبيئة)، والوكالات الدولية، ووحدات تنفيذ المشروعات والمنظمات التي تمثل فقراء الريف.

ويشكل بناء القدرات جزءاً حيوياً من عمل الوحدة. والهدف الرئيسي هو تقوية البيئة المؤسسية وإكساب القطاع الزراعي في هذه البلدان القدرة على التعامل مع المتغيرات الحاصلة في السوق العالمية للمنتجات الزراعية. ما قد يعني - على سبيل المثال - العمل مع كليات الزراعة أو مزودي الخدمات الآخرين لمساعدة الحادات المنتجين على تطوير المهارات والمعرفة التي تحتاج إليها كي تشارك في الأسواق الدولية؛ أو تقديم المساعدة الفنية للمحللين في وزارات الزراعة كي يصبحوا قادرين على تقييم آثار السياسات المختلفة. وعلى المستوى الإقليمي، تعمل الوحدة الإقليمية للمساعدة الفنية كذلك في مجال التجارة الزراعية الدولية. إذ تقوم حالياً بتحليل آثار اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى، فتساعد الحكومات وشعوبها على الإعداد لاستغلال الفرص التي ستنجم عنها، مع إبقاء الآثار السلبية المحتملة عند حدها الأدنى. ◆



FAO/R. Falduti

يوم الجبال يدعو لسياحة قليلة التأثير على محيطها

"السياحة المستدامة للتخفيف من وطأة الفقر في مناطق الجبال" هو شعار اليوم الدولي للجبال لهذا العام (١١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥). حيث تعمل منظمة الأغذية والزراعة، وهي الوكالة المكلفة بقيادة الاحتفال بهذه المناسبة، على إنتاج سلسلة من وسائل الاتصال حول هذا الموضوع. كما أنها تشجع المنظمات التي تتخذ من روما مقراً لها ومن بينها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، ومندوبي البلدان والمنظمات غير الحكومية والجماعات الرئيسية على الترويج للفعاليات على المستوى الوطني والدولي احتفالاً بهذا اليوم، ويتمثل الهدف من ذلك في زيادة الوعي على أخطار وإمكانات السياحة في الجبال - مأوى الناس الأشد فقراً والأكثر جوعاً في العالم، ومن خلال دعوتها للسياحة المستدامة، تدعو المنظمة وشركاؤها إلى أنواع من السياحة قليلة التأثير على البيئة والثقافة المحلية، وتجلب منافع مثل خلق فرص العمل وتوليد الدخل للمجتمعات المحلية، وذات تأثير في صون النظم الإيكولوجية المحلية. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على العنوان: info@mountainday.org.

شراكة راسخة في الهند

لقد كان الوصول إلى المدرسة بالنسبة لأطفال قرية بارساتولي بولاية شاتيسغار الهندية أمراً في غاية الصعوبة حتى في أحسن الأوقات. حيث كانت أقرب مدرسة للقرية تقع على مسافة بعيدة منها.

وكانت القرية، التي يحيط بها نهر كوركوت وروافده من كافة الجهات، تعزل تماماً خلال موسم الرياح الموسمية. ما يعني عدم الدراسة بناتاً لمدة أربعة أشهر. أما الآن، فيمكن للصفوف أن تعقد على نحو متواصل طوال السنة لأن المجتمع المحلي أصبح يملك "جانباغيداري" حسبما أطلق سكان القرية على المدرسة المكونة من حجرتين التي بنوها بأنفسهم. (ومعنى هذا الاسم "مشاركة الناس"). وقد استخدموا الآن معلماً وبأملون في إلحاق مدرستهم بنظام الولاية. ومن خلال ضمان التعليم على مدار العام، فإن جانباغيداري تساعد على إتاحة مستقبل واعد للأطفال المحليين.

كانت هذه المدرسة إحدى النتائج التي تمخضت عنها مشاركة سكان القرية في "برنامج التنمية القبلي لجارخاند وشاتيسغار".

حيث ينصب تركيز البرنامج في شاتيسغار وولاية جارخاند المجاورة على الأسر الهامشية والنساء ومن لا يملكون أراضي ومزارعي الجبال والجماعات القبلية. وهو يمكنهم من المشاركة في تنميتهم من خلال الحكم الذاتي المحلي، كما يهدف إلى تحسين أمنهم الغذائي وفرص لسبل معيشتهم.

إن هذا البرنامج الذي يمتد لثمانية أعوام وتبلغ كلفته ٤١,٧ مليون دولار يمول جزئياً من جانب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. كما يشارك في تمويله برنامج الأغذية العالمي من خلال تزويد المشاركين بالغذاء بموجب برنامجه "الغذاء مقابل العمل". كما يجري تنفيذه من جانب حكومتي الولايتين المعنيتين من خلال جمعيتين مستقلتين ذاتياً. وقد ساعدت المنظمات المحلية غير الحكومية في حشد الناس. وقامت منظمة غير حكومية يطلق عليها إسم "رايغار ساهيوغ ساميتي"، على سبيل المثال، بدعم إنشاء مدرسة جانباغيداري.

لقد عمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في الهند معاً منذ ٢٠٠١. حيث تمكنهما الشراكة من تجميع قواهما والتعلم من بعضهما. فيساهم برنامج الأغذية العالمي بخبرته التشغيلية التي اكتسبها من خلال مكاتبه الميدانية وتعاونه على مدى سنوات طويلة مع الحكومة المركزية وحكومات الولايات والمنظمات غير الحكومية المحلية. كما يقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية خبرته في الدروس المستفادة من خلال العمل مع فقراء الريف والشركاء الآخرين.

وقد أثبتت مساعدات البرنامج الغذائية في مشروعات الصندوق بأنها أداة فعالة لمساعدة الأسر الأكثر افتقاراً للأمن الغذائي والأكثر تعرضاً، إضافة إلى النساء.

وتعمل الوكالتان معاً في تنفيذ ثلاثة برامج في الهند. حيث أطلق برنامج قبلي ثانٍ قبل سنتين في أوريسا الغربية، وهي إحدى الأقاليم الأشد فقراً والأكثر حرماناً في البلاد. إذ يعيش ثلاثة أرباع السكان في منطقة المشروع تحت خط الفقر.

كما تتعاون الوكالتان أيضاً في مشروع كفالة سبل المعيشة للأسر الريفية المتضررة بالزلازل في غوجارات. حيث كان زهاء ٢٠٠٠٠ شخص قد لاقوا حتفهم عشية الزلزال المدمر الذي وقع هناك في يناير/كانون الثاني ٢٠٠١. وهو مشروع ذو أهمية خاصة لدى



برنامج الأغذية العالمي الذي كان قد أرسل فريق طوارئ إلى الموقع خلال أيام من وقوع الكارثة. ويهدف هذا المشروع إلى كفالة سبل المعيشة للأسر المعرضة من ناحية اقتصادية ومساعدة المشاركين على التهيؤ للتعامل مع أية أزمات في المستقبل. ♦



IFAD/R. Chasani



FAO/S. Goodbody

البعثات المشتركة ما زالت تحظى بأهمية كبيرة

إن بعثات منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي المشتركة لتقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية تنهض بدور حاسم حينما تضع الوكالات الإنسانية والحكومات والجهات المانحة الخطط لتدخلاتها في مجال الأمن الغذائي. ففي ٢٠٠٤ وأوائل ٢٠٠٥، دقت البعثات المشتركة جرس الإنذار بشأن أزمة الغذاء التي لاحت في النيجر. كما ساعدت في تقدير آثار التسونامي في أسيه بإندونيسيا.

لقد تم إرسال نحو ٢٢ بعثة تقدير مشتركة بين المنظمة والبرنامج في ٢٠٠٤، وستة بعثات في النصف الأول من ٢٠٠٥. وقد استفادت هذه البعثات من الجهود المكثفة لتحسين المنهجيات والشفافية، ومن ضمنها مشاركة الجهات المانحة كمراقبين. وسيتم في ٢٠٠٦

تنقيح الخطوط التوجيهية لبعثات تقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية المشتركة. وستقدم المنظمة أساليب محسنة لتقدير الواردات التجارية ومساهمة الأغذية من غير الحبوب. وسيشدد البرنامج على التفريق بين إنعدام الأمن الغذائي الزمن والعاور، والتعمق في استكشاف الاستجابات غير الغذائية.

باختصار

تقرير جديد عن حالة الأمن الغذائي في إفريقيا: يساهم فيه الصندوق الدولي وبرنامج الأغذية والمنظمة

خلال ٢٠٠٥، عمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة مع الاتحاد الإفريقي في إعداد تقرير رئيسي جديد عن الأمن الغذائي في إفريقيا. وقد تم تقديم هذا التقرير، الذي طلب الاتحاد الإفريقي إعداده، لزملاء الدول الإفريقية في اجتماع قمتهم في أبوجا، نيجيريا في يوليو/تموز ٢٠٠٥.

لقد صمم التقرير ليكون خريطة طريق للأمن الغذائي - حيث يوفر معلومات عن الوضع الحالي في إفريقيا كما يبين الطريق الذي يجب سلوكه في المستقبل - كي تستخدمه الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجهات المانحة الثنائية منها ومتعددة الأطراف.

ويقول هالادو صالح، كبير مستشاري برنامج الأغذية العالمي لشؤون إفريقيا "سيقوم كل بلد بتطوير سياسته واستراتيجيته الخاصة للأمن الغذائي، اعتماداً على "البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا" المنبثق عن مبادرة "نيباد".

ويخطط الاتحاد الإفريقي لتحديث التقرير كل عام، بتعاون مستمر من جانب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، وتضم لجنة الصياغة كذلك أمانة "نيباد" واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة. كما يجري التشاور أيضاً مع المجموعات الاقتصادية الإفريقية الإقليمية مثل السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ويقول محمد بيافوفي، مدير قسم غرب ووسط إفريقيا بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية "سيكون لهذا التقرير انعكاسات واسعة النطاق من حيث سبل معالجة الأمن الغذائي في إفريقيا في المستقبل. كما أنه سيعزز التزام الحكومات بوضع الأمن الغذائي على رأس جداول أعمالها التنموية بهدف محاربة الفقر في الريف".

الوكالات تعمل سوية لمكافحة طفرة الجراد

أصاب سيل ضخم من الجراد الصحراوي ١٨ بلداً إفريقياً بالبلاء خلال صيف عام ٢٠٠٤، ما هدد ملايين الهكتارات من المحاصيل. واستجابة لنداء من منظمة الأغذية والزراعة، تقدمت جهات مانحة عديدة ومن ضمنها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية فساهمت بزهاء ٨٠ مليون دولار لصالح حملة مكافحة، إلا أنه على الرغم من جهود الحشد المشكورة، ونظراً لضخامة حجم الموارد ذات الصلة، لم تصل الأموال في الوقت المناسب وكان لا بد من إطلاق برنامج كبير للمكافحة حيث ختمت معالجة قرابة ١٢ مليون هكتار من الأراضي

الموبوءة من أجل حماية المحاصيل. وقد أبرزت استجابة منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي لأزمة الجراد العلاقة المتينة فيما بين هذه الوكالات الثلاث. حيث مول الصندوق مشروعين تديرهما المنظمة دعماً لعشرة من البلدان المتضررة، وقدم البرنامج طائرات لنقل المبيدات إلى المناطق الاستراتيجية. كما تم القيام ببعثات مشتركة لتقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية في تسعة بلدان متضررة قبل نهاية موسم الحصاد الرئيسي من أجل تقدير الاحتياجات من المعونات الغذائية والمساعدات الزراعية في ضوء "عملية النداء الموحد للأمم المتحدة لصالح غرب إفريقيا لعام ٢٠٠٤".

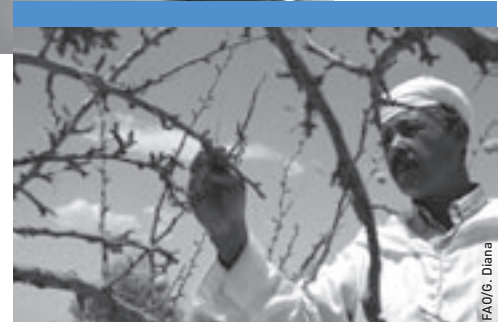
وتركز النشاطات الحالية على رصد وضع الجراد وبناء قدرة الحكومات المتضررة على الاستجابة لحالات طوارئ الجراد الصحراوي في المستقبل. وهي تشمل كذلك القدرة على الوقاية من الأثار البيئية للمبيدات ورضوها، وعلى المدى المتوسط، يقوم الصندوق بدعم اختبار وتحديد مدى صلاحية نهج مبتكرة ورفيقة بالبيئة ووفائية (أكثر منها علاجية) لإدارة الجراد الصحراوي، تقوم على أساس الدروس المستفادة من الحملة الحالية.



FAO/G. Diana



FAO/G. Diana



FAO/G. Diana



بناء القدرات في مجال التمويل الريفي

يشكل فهم الممارسات الموصى بها وتطبيقها بصورة نظامية تحدياً في أية صناعة، ويصبح هذا الأمر مهماً على نحو خاص عندما يتعلق الأمر بالمال. لدى منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية تجربة طويلة في مجالات الخدمات المالية الريفية واقتسام نتائج البحوث والمعرفة. وتتعاون المنطمتان حالياً في تنفيذ مناهج دراسية في حقل التدريب على التمويل الريفي يجري تدريسه في مراكز بارزة للتدريب على المشروعات الصغيرة. كما ويجري تطويره على شكل نماذج للتعليم عن بعد. وسيصبح بعض مواد التدريب متاحاً في القريب العاجل لمجموعة كبيرة من الزبائن في الميدان عبر مركز تعليم الخدمات المالية في الريف عبر شبكة الإنترنت (www.ruralfinance.org). حيث تقوم كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الفني من خلال هذا المركز بدعم بناء القدرات ونشر الممارسات الجيدة في مجال التمويل الريفي.

استراتيجية الحد من الفقر: مبادرة التركيز على الريف

لقد تمت المباشرة بتنفيذ "نهج استراتيجية الحد من الفقر" عام ١٩٩٩ من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كأسلوب لجعل العونات التنموية أكثر فاعلية في الحد من الفقر. وحتى الآن، قام نحو ٣٥ بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض بتطوير أوراق استراتيجية الحد من الفقر، حيث ينظر إلى هذه الاستراتيجيات بوصفها إطار عمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى القطري. ونظراً لقلقها من عدم تلقي القطاع الريفي اهتماماً كافياً في عمليات استراتيجية الحد من الفقر، فإن منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ووكالات أخرى تعمل معاً لمساعدة البلدان على زيادة التركيز على الريف في أوراق استراتيجيتها للحد من الفقر.

وتركز هذه المبادرة على تقوية الانخراط والتعاون على المستوى القطري من أجل مساندة:

- صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات قطاعية؛
 - بناء القدرات في العمل الاقتصادي والقطاعي؛
 - نظم تشاركية للرصد والتقييم، وتقييم الآثار على الفقر والتنمية الاجتماعية؛
 - تمكين أصحاب الشأن وروابط المنتجين والهيئات اللامركزية في الريف من خلال التعزيز المؤسسي والتنظيمي والمشاركة في عمليات السياسات.
- وستعمل المراجعات ودراسات الحالة على توثيق حالات النجاح والفشل والدروس المستفادة من التجارب، إضافة إلى سد الفجوات الموجودة في المعرفة الحالية. وسيتم استخدام كل من التأييد وإقامة الشبكات والاتصال للتأثير على جدول الأعمال الدولي.

الوكالات تعمل معاً كفريق لبناء المهارات الإدارية

من خلال مشروع فريد من نوعه يدعى "مركز التطوير الإداري"، تعمل منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بتعاون وثيق لتطوير المهارات الإدارية لدى مستخدميها. حيث يقدم المركز - الذي تموله وزارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة وتنظمه أقسام الموارد البشرية في الوكالات الثلاث بصورة مشتركة - جلسات أولية من يومين تضع المشاركين عند نقطة بداية منحنى تعليمي لاكتساب قدرة إدارية أكبر.

وترسل كل وكالة ما لا يزيد على أربعة مستخدمين حالياً لكل جلسة من جلسات مركز تطوير الإدارة. وقد عقدت ست جلسات منذ أن بدأ البرنامج في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٤. حيث يخضع المشاركون لسلسلة من التقييمات لكفاءاتهم المتصلة بالإدارة، وقدراتهم على التعامل مع الأشخاص، ومهاراتهم في مجال الاتصال وتقديم العروض. وبعد مراجعة مستفيضة، يخرج المرشحون بمؤشرات عن مكانهم قوتهم، والمجالات التي يحتاجون فيها إلى تحسين، واقتراحات بشأن كيفية المضي قدماً. ومن ثم يقوم كل مشارك بوضع "خطة تعلم فردية" كجزء من عملية تطوير وتحسين متواصلة وبعيدة المدى.

وقد كانت استجابة المشاركين مؤيدة على نحو مطرد. حيث علق أحدهم بقوله "لقد كان المقيّمون أذكيا ونافذي البصيرة، كما خلقوا بيئة مواتية". وأشار آخر بقوله "لقد أثبتت الأدوات المستخدمة جاعتها في تحديد نقاط القوة لدى"، وستواصل الوكالات تعاونها في هذه المبادرة وفي تحديد الفرص الأخرى المتاحة لتنمية قدرات موظفي الأمم المتحدة العاملين في روما.



FAO/G. Bizanti

اجتمع رئيس الولايات المتحدة السابق بيل كلينتون مع الرؤساء التنفيذيين الثلاثة للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها في مايو/ أيار ٢٠٠٥ في إطار دوره كمبعوث الأمم المتحدة الخاص للإنتعاش من التسونامي.

انتدابات مختلفة ... رؤية مشتركة



Viale delle Terme di Caracalla - 00100 Rome, Italy
Tel.: +39-06-57051 - Fax: +39-06-57053360
E-mail: media-office@fao.org - Web site: www.fao.org

أنشئت **منظمة الأغذية والزراعة** عام ١٩٤٥ وكلفت بمهمة النهوض بالمستويات التغذوية ومستويات المعيشة لسكان الريف وزيادة إنتاجيتهم وتحسين أوضاعهم. وتعد المنظمة الوكالة الرائدة في حقل الخبرة الفنية في مجالات الأمن الغذائي والزراعة والغابات ومصايد الأسماك والتنمية الريفية، وكذلك في مجال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية التي لا بد من توفرها على المدى الطويل.



Via del Serafico, 107 - 00142 Rome, Italy
Tel.: +39-06-54591 - Fax: +39-06-5043463
E-mail: ifad@ifad.org - Web site: www.ifad.org

وأنشئ **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** عام ١٩٧٧ لمساعدة البلدان النامية في محاربة الفقر والجوع في الريف من خلال حشد الموارد المالية اللازمة للتنمية الريفية والزراعية. ويمكن الصندوق فقراء الريف من التغلب على الفقر من خلال: تقوية قدرتهم وقدرتهم منظماتهم؛ تحسين الحصول المتكافئ على الموارد الطبيعية والتكنولوجيا المنتجة؛ وزيادة فرص الوصول إلى خدمات التمويل والأسواق.



World Food Programme

Via Cesare Giulio Viola, 68 - 00148 Rome, Italy
Tel.: +39-06-65131 - Fax: +39-06-6590632 - Telex 626675 WFP I
E-mail: wfpinfo@wfp.org - Web site: www.wfp.org

وأنشئ **برنامج الأغذية العالمي** وكالة الغذاء في منظومة الأمم المتحدة، عام ١٩٦٣. وهو يقدم المعونات الغذائية اللازمة لإنقاذ الحياة في حالات الطوارئ؛ وتحسين تغذية ونوعية حياة الناس الأكثر تعرضاً في الفترات الحرجة من حياتهم. والمساعدة في بناء أصول البنى الأساسية وتشجيع الاعتماد على الذات لدى السكان الفقراء والمجتمعات المحلية الفقيرة.